

جمهورية العراق

محافظة المثنى

دائرة العقود الحكومية

قسم التعاقدات



مناقصة رقم (٢٢) / اعلان للمرة الأولى
٢٠٢٤ - ٢٠٢٣

المشاريع والأعمال المشمولة بقانون الموازنة العامة الاتحادية للاعوام ٢٣ - ٢٤ / ٢٠٢٥

التنمية الأقاليمية (تخصيصات جدول ه الملحق بقانون الموازنة)
إنشاء الممر الثاني لطريق الرميثة - النجمي بطول (١٢,٧٠٠ كم)

يسُرُّ دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى دعوة مقدمي العطاءات المؤهلين وذوي الخبرة لتقديم عطاءاتهم لتنفيذ المشروع أعلاه والذي يتضمن إنشاء ممر ثانٍ للطريق وتنفيذ منهولات لجزرة الوسطية مع تخطيط الطريق وتنفيذ اسィجة الحماية ونصب العلامات المرورية مع إنشاء استدارات نظامية مع تنفيذ التعارضات الخاصة لأنابيب الماء وتعارضات الكهرباء مع تنفيذ جسر كونكريت . وبموجب الشروط والمواصفات الفنية المحددة في جدول الكميات ووثائق المناقصة، مع ملاحظة ما يأتي:

١. سيتهم العمل وفق الآلية المعتمدة للمناقصات الدولية العامة والتي تتيح لمقدمي العطاءات كافة من الدول المؤهلة الاشتراك فيها كما هو محدد في النشرة التوضيحية الصادرة عن الأمم المتحدة (الخاصة بتعريف الدولة المؤهلة). ٢٠٢٣
٢. إن مصدر تمويل المشروع هو المشاريع والأعمال المشمولة بقانون الموازنة العامة الاتحادية للاعوام ٢٣ - ٢٤ / ٢٠٢٥-٢٠٢٤ / تنمية الأقاليم (تخصيصات جدول ه الملحق بقانون الموازنة) :- الباب: ١ ، القسم: ١ ، نوع الاستثمار: ٢ ، الفصل: ٣ ، المادة: ١ ، النوع: ٧ ، التسلسل: ٤١ .
٣. على مقدمي العطاء المؤهلين والراغبين في الحصول على معلومات إضافية الاتصال بدائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى (dpc.muthana@yahoo.com) خلال أيام الدوام الرسمي من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة الواحدة من بعد الظهر، وكما موضحة بالتعليمات لمقدمي العطاءات.

٤. متطلبات التأهيل المطلوبة: وتشمل ما يأتي:
أ- الأهلية القانونية: وتشتمل على الجنسية، تضارب المصالح، قائمة الشركات المتألقة والقائمة السوداء، المنع بموجب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

بـ. المطالبات الموقوفة (النزاعات القضائية العالقة): وتشتمل هذه المطالبات على:
١- يجب ألا تشكل كافة الدعاوى القضائية المعلقة بمجموعها أكثر من (٤٠٪) من صافي القيمة الحالية لمقدم العطاء.
٢- المطالبات الموقوفة = مبلغ المطالبات الموقوفة / مجموع المبالغ الكلية لآخر (٣) سنوات للعقود السابقة.
٣- ناتج المعادلة يجب أن يكون مساوياً أو أصغر من (٤٠٪)، أي من النسبة المحددة في (١) أعلاه.

جـ. السيولة المالية: وتحرف بأنها كشف مصرفي بين حركة التدفق المالي لآخر سنة وتكون متوفراً قبل موعد غلق المناقصة بفترة قصيرة وبالمبلغ المطلوب الذي لا تقل قيمة عن (٢,٨٨٥,٥٠٠,٠٠٠) دينار «مليارين وثمانمائة وخمسة وثمانون مليون وخمسمائة ألف دينار عراقي».

دـ. الحسابات الختامية: هي الميزانية العامة المقترن العطاء والتي تعكس الوضع المالي للسنوات المطلوبة من حيث موجودات الشركة من أصول ثابتة ومتغيرة، مع بيان مقدار نفقات الشركة وإيراداتها ونسبة الأرباح والخسارة فيها، وعلى النحو الآتي:
تقدير الميزانية العامة المدققة من قبل المحاسبين القانونيين تعرض الوضع المالي لآخر سنتين ويجب أن تكون حساباتها رابحة لكل سنة.

هـ. معدل الإيراد السنوي: وهو المبالغ المستلمة من الدفعات والسلف المرحلية للعقود المنجزة أو المستمرة خلال المدة المطلوبة، وعلى النحو الآتي:
١- إن الحد الأدنى لمعدل الإيرادات السنوية لمقدم العطاء يبلغ (١١,٧٠٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار « احدى عشر مليار وسبعمائة واثنان مليون دينار عراقي».

٢- على تقديم العطاء تقديم معدل الإيراد السنوي لثلاث سنوات لكافة العقود المنجزة من قبله ضمن عشر سنوات من تاريخ غلق المناقصة. ويتم احتسابه وفقاً للسنوات المقدمة من قبله مع مراعاة عدم ضرورة أن تكون سنوات العمل متسلسلة.

و- الخبرة العامة: وهي الخبرة السابقة في مجال الأشغال بصورة عامة كمقاول أو شريك أو مقاول ثانوي أو إدارة العطاء.

ز- الخبرة التخصصية في تنفيذ الأشغال: هي الخبرة السابقة في مجال وتحصص هذا العمل كمقاول رئيسي أو شريك أو مقاول ثانوي. وعلى تقديم العطاء تقديم عمل مماثل واحد منجز خلال مدة لا تتجاوز (٣) ثلاث سنوات قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء، وبمبلغ لا يقل عن (٨,٠٧٩,١٠٠,٠٠٠) ثمانية مليارات وسبعين مليون ومائة ألف دينار عراقي.

ح- الكادر القيادي للمشروع والعمالين: على مقدمي العطاء إثبات توافر العاملين للمناصب الرئيسية لتنفيذ العقد وبعقود رسمية صادرة عن نقابة المهندسين العراقيين، وتحقيق المتطلبات الآتية:

١- مدير مشروع (مهندس مدني): بخبرة كلية عامة في تنفيذ الأشغال لمدة (١٠) عشر سنوات، وخبرة تخصصية في الأعمال المماثلة لمدة (٥) خمس سنوات.

٢- مهندس مدني عدد/٢: بخبرة كلية عامة من تنفيذ الأشغال لمدة (٥) خمس سنوات، وخبرة تخصصية في الأعمال المماثلة لمدة (٣) ثلاث سنوات.

ويجب تقديم الكوادر والاختصاصات الفنية المطلوبة قبل موعد المباشرة بالأعمال، وبعكسه تتحمل الشركة كافة التبعات القانونية الناتجة عن عدم تقديمها؛ ومن ضمنها إجراءات الإخلال بالالتزامات التعاقدية.

إن الكوادر والاختصاصات الفنية المطلوبة لتنفيذ المشروع المحددة ابتداءً لا يجوز استبدالها إلا عند حدوث قوة قاهرة تستدعي الاستبدال وبموافقة جهة التعاقد.

ط- المعدات التخصيصية : على مقدمي العطاء إثبات حيازته للمعدات الرئيسية المطلوبة وفق البرنامج الزمني لتقديم العمل والمقدم من قبله بشكل أولي : معمل اسفلت عدد ١ /١ ، فارشة عدد ١ /١ ، حادلة ظرفية عدد ٣ /٣ ، حادلة مطاطية /٢ ، حادلة مزدوجة عدد ٢ /٢ وحادلة فولاذرية عدد ٢ /٢. يجب تقديمها قبل موعد المباشرة بالأعمال ، وبعكسه تتحمل الشركة كافة التبعات القانونية الناتجة عن عدم تقديمها ; ومن ضمنها إجراءات الإخلال بالالتزامات التعاقدية .

ي يمكن مراجعة القسم الثالث من الوثيقة لمعرفة التفاصيل الخاصة بمعايير التقييم والتأهيل المذكورة أعلاه .

ك- إضافة إلى المتطلبات القانونية؛ على مقدم العطاء تقديم هوية التصنيف النافذة، عدم ممانعة من الضوابط نافذة للاشتراك في المناقصة.

ل- لا تخضع العطاءات لإعطاء الأفضلية لمقدمي العطاء المحليين.

٥. على مقدمي العطاء الالتزام بالتعليمات والشروط الخاصة بالمناقصة، وبضمها الشروط الواردة في القسم الثاني من الوثيقة: ورقة بيانات المناقصة/ج: إعداد العطاء، وبخلافه يستبعد العطاء.

٦. بإمكان مقدمي العطاء المهتمين شراء وثائق العطاء باللغة العربية ابتداءً من يوم الثلاثاء المصادف ٢٠٢٣/١١/٢٨ بعد تقديم طلب تحريري إلى دائرة العقود الحكومية في المثنى، وبعد دفع قيمة البيع للوثائق البالغة (٧٥٠,٠٠٠) دينار (سبعمائة وخمسون ألف دينار عراقي) غير قابلة للرد. ويتم دفع المبلغ نقداً إلى قسم الحسابات في محافظة المثنى، وتقدّم النسخة الأصلية من وصل الشراء مع العطاء.

٧. يتم تسليم العطاءات إلى العنوان الآتي: محافظة المثنى/بنيابة الإدارية العامة والمحليه. الطابق الأول / لجنة فتح العطاءات الاولى، وإن موعد الغلق هو في تمام الساعة التاسعة صباحاً من يوم الأربعاء المصادف ٢٠٢٣/١٢/١٣. التقديم بالبريد الإلكتروني غير مسموح به. إن العطاءات المتأخرة سوف تُرفض، وسيتم فتح العطاءات بحضور مقدمي العطاءات أو ممثليهم الراغبين بالحضور في العنوان الآتي: الطابق الأرضي من بناية الإدارية العامة والمحليه في نفس موعد الغلق. وإن موعد انعقاد المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشتركيين في المناقصة سيكون في الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الخميس المصادف ٢٠٢٣/١٢/٧ في بناية دائرة العقود الحكومية في المثنى. إن كل العطاءات تبقى نافذة لمدة (٩٠) يوماً وأن تتضمن ضماناً للعطاء على شكل خطاب ضمان مصرفي يذكر فيه اسم ورقم المناقصة المعنية، وأن يكون غير مشروط ويُدفع حين الطلب ونافذاً لمدة لا تقل عن (١٢٠) يوماً من تاريخ غلق المناقصة الفعلي، وأن يكون بصيغة واضحة من حيث مبلغه (رقمًا وكتابه) وتحديد تاريخ نفاذة وشروطه والغرض من إصداره؛ أو صك مصدق وبمبلغ مقطوع مقداره (١١٥,٥٠٠,٠٠٠) دينار (مائة وخمسة عشر مليون وخمسين ألف دينار عراقي) وعلى أن تكون صادرة عن مصرف معتمد في العراق لمصلحة جهة التعاقد (محافظة المثنى/ حسابات الخطة الاستثمارية).

٨. إنَّ اسمَ جهة التعاقد: محافظة المثنى، والعنوان: السماوة-شارع المحافظة-بنياء الإدارة العامة والمحلية. والقسم المختص: دائرة العقود الحكومية في المثنى.
٩. درجة وصنف الشركة المطلوبة للعراقيين هي إنسانية/ثالثة (كحد أدنى). أما بالنسبة للشركات الأجنبية المختصة بالأشغال والمقاولات العامة؛ فالمطلوب شهادة التأسيس مع وجود فرع للشركة الأجنبية داخل العراق.
١٠. إنَّ الكلفة التخمينية للمشروع هي (١١,٥٤١,٤٧٨,٠٠٠) دينار (أحدى عشر مليار وخمسماة واحد) واربعون مليون واربعمائة وثمانية وسبعون ألف دينار عراقي)، وإن المدة الازمة لتنفيذ أعمال المشروع هي (٣٦٠) يوماً.
١١. عند الترشيح للإحالة تختار لجنة التحليل العطاء المستجيب لكافة الشروط القانونية المطلوبة في المناقصة وكذلك المواصفات الفنية ومعايير التأهيل المطلوبة (أي مستجيب بشكل كليًّا مالياً وفنرياً وقانونياً) مع كونه أو طأ عطاء متوازن ومنسجم مع الكلفة التخمينية المرصودة للإحالة وبعد التأكيد من أهليته وقدراته على تنفيذ العقد بأفضل صورة ممكنة.
١٢. في حال عدم التزام مقدم العطاء بما تتطلبه الوثيقة القياسية بكلفة أقسامها؛ فإنَّ سيتُم استبعاد عطائه، مما يقتضي مراعاة ذلك عند التقديم. حيث يتم ملى القسم الرابع من قبل مقدم العطاء ثم تقدَّم ورقياً بعد ختمها بالختم الحدي الخاص بالشركة المقدِّمة للعطاء مع الوثائق المكونة للعطاء المُشار إليها في التعليمات لمقدمي العطاءات وورقة بيانات العطاء.
١٣. إن الحد الأقصى لقبول عطاءات المشاركة هو شركة قطان فقط.
١٤. ان عدد نسخ العطاءات الواجب تقديمها هي نسخة العطاء الأصلية + نسختان اضافيتان طبق الاصل.
١٥. لا يمكن إحالة المناقصة على شركة وبعهتها مشروع أو مشاريع غير منجزة إلا بعد التأكيد من عدم وجود انحراف عن البرنامج الزمني لها (جدول تقدم العمل) بنسبة ٢٠٪ أو أكثر.
١٦. سيتُم استبعاد أي عطاء تقل أو تزيد قيمته عن ٢٠٪ من الكلفة التخمينية للمشروع.

أحمد منفي جودة
محافظ المثنى

٢٠٢٢/١١/٢٠

الستيف

د. راجح الدارم (طه)

صورة عنَه إلى:

- محافظة المثنى/ مكتب السيد المحافظ/ للتفضل بالعلم... مع التقدير.
- محافظة المثنى/ مكتب السيد نائب المحافظ الأول/ للتفضل بالعلم... مع التقدير.
- محافظة المثنى/ السيد المعاون الفني/ للتفضل بالعلم... مع التقدير.
- مديرية طرق وجسور المثنى/ للتفضل بالعلم، وأخذ ما يلزم بصدق المؤتمر الخاص بالاستفسارات الذي سيعقد في مبنى محافظة المثنى- دائرة العقود الحكومية، وتبلغ ممثلكم بالحضور في الموعد المشار إليه آنفًا... مع التقدير.
- محافظة المثنى/ قسم القانونية/ للتفضل بالعلم... مع التقدير.
- محافظة المثنى/ قسم الحسابات/ للتفضل بالعلم... مع التقدير.
- محافظة المثنى/ قسم التخطيط والمتابعة/ مذكرتكم الداخلية المرقمة بالعدد (١٦٠) في ٢١/١١/٢٣ـ المتعلقة بالموضوع// للتفضل بالعلم... مع التقدير.
- محافظة المثنى/ قسم الإعلام/ للنشر في ثلاثة صحف يومية وطنية واسعة الانتشار... مع التقدير.
- دائرة العقود الحكومية في المحافظة/ قسم المتابعة/ للتفضل بالعلم... مع التقدير.
- دائرة العقود الحكومية في المحافظة/ قسم الأرشيف الإلكتروني ونظام إدارة المعلومات التعاقدية/ للتفضل بالعلم، ونشر الإعلان في الموقع الإلكتروني للمحافظة معأخذ ما يلزم لنشر الإعلان في موقع الأمم المتحدة لتنمية الأعمال (DG MARKET)... مع التقدير.
- المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية/ إشارة إلى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة التدقيق والرقابة المرقم بالعدد (ت.ر/٤٠٩٧٤/١٤) في ١٨/١٢/٢٠١٧ـ للتفضل بالعلم واعمامها بشكل مركزي لعرض نشرها على موقع الملحقات التجارية في السفارات العراقية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية العالمية في الخارج... مع التقدير.
- دائرة العقود الحكومية في المحافظة/ قسم التعاقدات.
- دائرة العقود الحكومية في المحافظة/ شعبة بيع العطاءات.
- لوحة إعلانات دائرة العقود الحكومية في المحافظة.
- الإضبارة.